OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

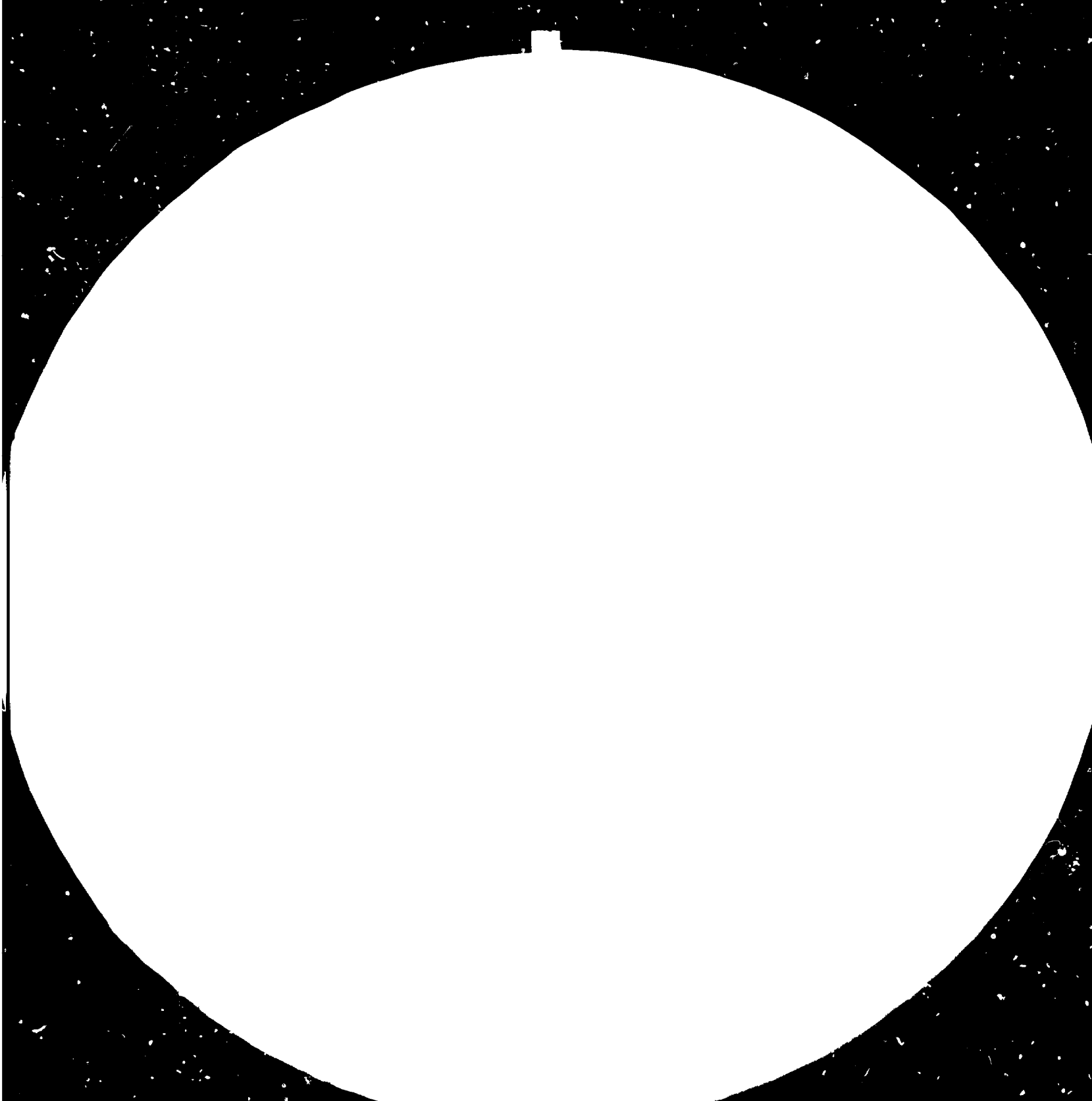

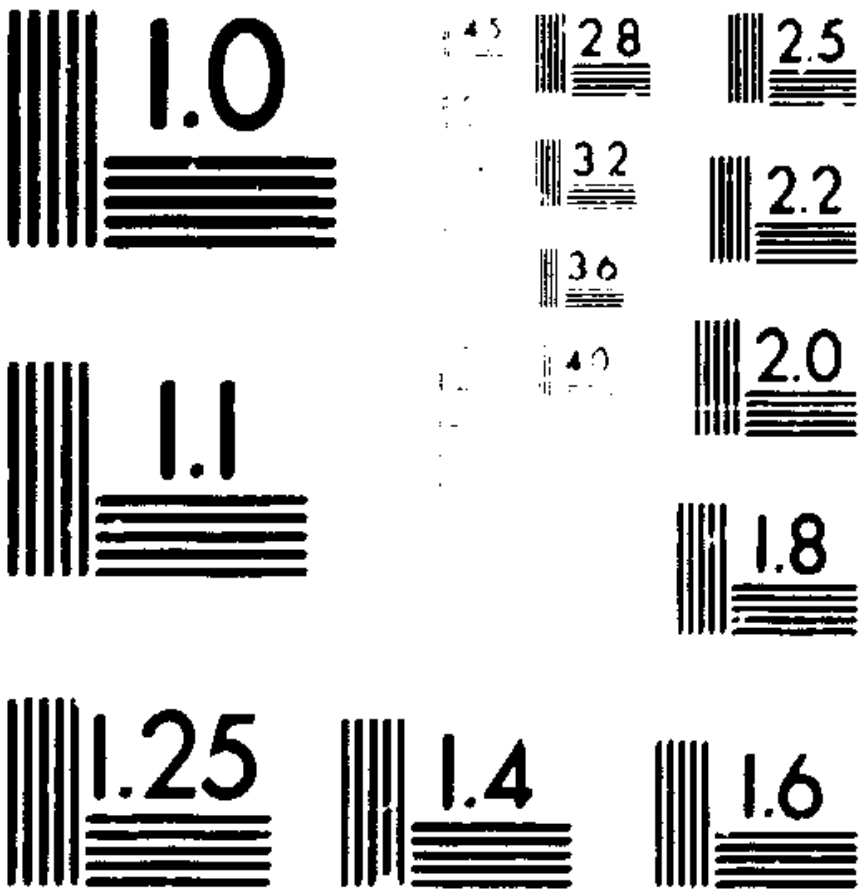

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

Distr.
GENERAL
ID/CONF.5/17
9 January 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

13277-A

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

مؤتمـــر اليونيدو العام الرابـــع

فيينا، النمسا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤

البند ٤

اعلانا وخطتا عمل ليما ونيودلهي :
نظرة الى الماضي ونظرة الى المستقبل

ورقة مناقشة

Lima and New Delhi declarations and plans of action: Retrospective and perspective. Issue paper.

2017

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

اعلان وخطتا عمل ليما ونيودلهي : نظرة الى الماضي ونظرة الى المستقبل :

(أ) استعراض التقدم والقيود ؛

(ب) التوقعات المنتظرة لانجاز هدف ليما

ورقة مناقشة أعدتها أمانة اليونيدو

أولا - خلفية

١ - لا مجال للشك في أن عملية التصنيع تؤدي دورا استراتيجيا في عملية التنمية الشاملة . والصناعة هي السوق الرئيسية للمنتجات الزراعية لأنها تقوم على شراء الأغذية من حيث تسويق فائض الانتاج كما تقوم على المواد الخام الزراعية. وفي الوقت نفسه ، يخفع نمو الانتاجية في الزراعة ، الى حد بعيد ، لما هو معروض من الأجهزة الزراعية والمدخلات الصناعية الأخرى . والى جانب هذه الرابطة المزدوجة الوثيقة بين الصناعة والزراعة ، تتأثر طبيعة الدينامية التكنولوجية نفسها في البلدان بعملية التصنيع . وبما أن الصناعة هي الوسيلة الرئيسية التي تنقل بها التكنولوجيا الجديدة فلا قدرة البلد التكنولوجية ، ولا مرونته التكنولوجية فيما يتعلق باستحداث منتجات جديدة أو تكييف التكنولوجيا مع الظروف المحلية ، يمكن أن تتطور بمعزل عن عملية التصنيع . لذلك يمكن اعتبار الاسراع باعتدال في التنمية الصناعية محركا أول لكل عملية التنمية . كما أن اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112) ، اللذان اعتمدهما المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ١٩٧٥ ، أكدا على الدور الاستراتيجي للصناعة في عملية التنمية الاقتصادية اجمالا ، فحددا هدفا يقضي بأن يكون للبلدان النامية في نهاية هذا القرن حد أدنى من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم ، وهو الربع.

٢ - وبالنظر الى الأحداث الماضية ، فان هدف ليما حدد في فترة تفاؤل صناعي . فمن عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٧ ، نمت القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في البلدان النامية بمعدل سنوي متوسط يزيد على ٧ في المائة ، وفي النصف الأول من السبعينات كان معدل نمو الصناعة التحويلية بلا جدال أكبر في الجنوب منه في الشمال الصناعي . ومن الاستقراء التقريبي لهذه الاتجاهات في أوائل السبعينات ، بدا من المعقول القول أن حصة البلدان النامية في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في العالم لا بد وأن ترتفع من حوالي ١٠ في المائة (في التقدير المنقح) في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ في المائة في العام ٢٠٠٠ . والواقع أن تلك الحصة زادت بين العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ من ١٠ في المائة الى ١١ في المائة فقط ، وان هناك تزايدا في أدلة احصائية متزايدة تفيد أن ناتج الصناعة التحويلية في البلدان النامية هبط في الواقع خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ من حيث القيمة المطلقة .

٣ - نتيجة لذلك يبدو الهدف المحدد في ليما اليوم أكثر طموحا عما كان عليه في عام ١٩٧٥ . ولكن يجب أن يدرك أن هدف ليما متواضع أساسا في ابتغائه أن يكون لحوالي ثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعيشون في البلدان النامية ، حصة لا تقل عن الربع في ناتج الصناعة التحويلية في العالم عند انقضاء القرن . وينبغي ألا يحجب التشاؤم الصناعي المهيمن هذه الصفة البسيطة نوعا ، التي تميز هدف ليما . بل يجب ، عوضا عن ذلك ، تركيز الطاقات على استحداث استراتيجيات وسياسات للتصدي للمشكلة الرئيسية ،

وهي كيف يمكن باعتدال مواصلة الخطى المسرعة والمطردة في التصنيع في العالم النامي دون أن يغرب هدف ليما عن البال .

٤ - لقد اتسمت مشكلة اعادة النظر في الاستراتيجيات الصناعية الماضية في البلدان النامية واستحداث استراتيجيات جديدة في ضوء الخبرة المكتسبة ، بأهمية ساحقة .ودفعت استطالة فترة الكساد الاقتصادي العالمي الى بؤرة التركيز الحاد ببعض مشاكل التصنيع الرئيسية الكامنة في الترابط الاقتصادي العالمي فقد أصاب الكساد النمو الصناعي في الجنوب بما يقارب الشلل . وتوقفت عملية التصنيع ، أو حتى سارت القهقرى ، منذ عام ١٩٨١ في أمريكا اللاتينية ، التي استأثرت في عام ١٩٨٠ بأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج الصناعي في الجنوب . ورغم أن النمو الاقتصادي لقي مساندة أكبر قليلا في آسيا التي تقدم ٣٠ في المائة من الناتج الصناعي في الجنوب ، هبط هذا النمو الى النصف تقريبا . أما افريقيا ، ويدخل معها الشرق الأوسط ، فلم يكن أداؤها أفضل على نحو ملحوظ ، اذ أن معدل نموها الشامل كان هو الآخر في انخفاض . وفي الوقت نفسه ، هبط مؤشر الحجم المادي للتجارة العالمية في عام ١٩٨٢ هبوطا فعليا بنسبة ٢ في المائة .

٥ - وسبب شبه الكساد في التجارة العالمية في السنوات الأخيرة تدهورا خطيرا في معدل التبادل بالنسبة الى المواد الأولية ، وهو ما عقّد بدوره المشاكل المستعصية المتعلقة بالديون والمدفوعات الدولية والتي يواجهها كثير من البلدان النامية . كما ان انخفاض مستويات المساعدة الانمائية الرسمية ، وازدياد التحكم الخاص بالأسواق المالية الدولية منذ أواخر الستينات ، وارتفاع معدل الفائدة وثقل وطأة عبء خدمة الديون ، مقترنة بانخفاض قدرة البلدان النامية على توسيع دخلها من التصدير بسبب تدهور معدل التبادل وحجم التجارة وتعاظم النزعة الحمائية ، تهدد العالم بأزمة مالية لم يسبق لها مثيل .

٦ - هذا هو المناخ الاقتصادي الحالي المكفهر الذي يجب فيه درس استراتيجيات التصنيع الجديدة . وهناك ، في هذا السياق ، ما يقارب حتمية تاريخية تقريبا بالتسليم بوجوب قيام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، وعلى نحو تعاوني ببذل كل الجهود الممكنة في الأجل القصير لانعاش النمو الاقتصادي العالمي . أما في الأجل الطويل ، وحتى عندما تنتهي ظروف الكساد الحالية ، فقد لا يكون من السهل اعادة المناخ الاقتصادي الملائم للتصنيع الى حالته الماضية الا باقرار استراتيجيات جديدة .

٧ - وعند التعرف على استراتيجيات ومعالم جديدة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمواصلة الخطى المسرعة والمطردة في التصنيع في الجنوب ، من الأمور الجوهرية ادراك الطابع الأساسي للترابط الاقتصادي العالمي : ففي حين أصبح النظام الاقتصادي العالمي يتسم بالمزيد من الترابط عن طريق التجارة والمال والاتصالات ، ينبغي التأكيد على أن لهذا الترابط طابعا ملحوظا في عدم تناسقه . فالجنوب يعتمد على الشمال بوصفه سوق تصدير أكثر بكثير مما يعتمد الشمال على الجنوب . وبما أن أسعار المواد الأولية التي اعتاد الجنوب على تصديرها ، تحظى بقسط وافر من عدم المرونة ، يميل معدل التبادل الى

التحرك ضد مصلحة الجنوب في فترات الكساد في الشمال . كما أن الجنوب يعتمد اعتمادا شبه كلي على السياسات النقدية المحلية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية من أجل تلقي تدفق من السيولة الدولية يكفي لمساعدته في عملية التصنيع .

٨ - ويكاد تدفق المعلومات التكنولوجية وتطويعها أن يسيرا ذلية تقريبا في اتجاه واحد : من الشمال الى الجنوب . فليس من قبيل المبالغة اذن أن يقال أن عملية التصنيع في الجنوب تميل الى سرعة التأثر بوجه خاص بالسياسات الاقتصادية التي تنتهج في الشمال . ويجب ، لجعل سرعة التصنيع ثابتة ، تخفيض سرعة التأثر هذه ، مما يعني، بدوره ، التغلب على جزء ، على الأقل ، من عدم التناسق هذا في الترابط الاقتصادي العالمي . ومن شأن الاستراتيجية التي توضع للتغلب على سرعة التأثر الاقتصادي عند الجنوب أن تعود بنفع متبادل ، لأنها ستوسع درجة الاستقلال في السياسات الاقتصادية المحلية في الشمال دون أن يكون لذلك انعكاسات حادة على الجنوب .

٩ - وبالتطلع من هذا المنظور الواسع الذي هو منظور عدم التناسق وعدم المناعة ، يجب تحديد معالم الاجراءات المستقبلية الرامية الى تصنيع الجنوب بشكل متواصل بوضوح . فمعالم الاجراءات هذه هي التي ستدمجها البلدان النامية منفردة ، في تباديل عديدة وبدرجات مختلفة ، في صياغة استراتيجيات صناعية تلائم ظروفها الخاصة . وقد حددت اليونيدو مجالات العمل التالية بصفتها مجالات عمل رئيسية تستحق اهتماما خاصا :

(أ) الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة ، والسياسات التي يمكن بواسطتها تعزيز القدرة التكنولوجية عند البلدان النامية ، منفردة أو مجتمعة ؛

(ب) السياسة المتعلقة بالطاقة وذات الصلة بالتصنيع في المستقبل ، وذلك لأن معظم البلدان النامية غير المصدرة للنفط تواجه مشاكل خطيرة في تحديد حساب صادراتها من الطاقة ، وأن التصنيع عملية كثيفة الاستخدام للطاقة ؛

(ج) نوع تنمية الموارد البشرية والمهارات الذي يستلزم التخطيط مسبقا بحيث يمكنه باستمرار أن يدعم عملية التصنيع الثابتة والسريعة ؛ وفي الوقت نفسه ، الطريقة التي يمكن بها للتصنيع نفسه أن يوفر أساس التدريب اللازم لاكتساب المهارات الملائمة بمرور الوقت ؛

(د) مدى ونمط التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميادين مختلفة مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ، والمال ، وهي الميادين اللازمة لتخفيض درجة التأثر الاقتصادي عند البلدان النامية ، منفردة أو مجتمعة ؛

(هـ) طبيعة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي يمكن انتهاجها في البلدان النامية ، كل على حدة ، من أجل خلق معالم الاجراءات المذكورة أعلاه ببعضها في النطاق الشامل لاستراتيجية التصنيع .

١٠ - ينبغي أن يناقش مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، بمزيد من التفصيل، هذه المجالات الواسعة التي سيكون العمل فيها جوهريا . وتتناول ورقة المناقشة هذه بشكل أولي، البند الأخير (هـ) ،في محاولة ترمي

الى تحديد بعض المسائل الرئيسية التي ستنشأ في نطاق صياغة استراتيجية اقتصادية شاملة ، وطبيعة الخيارات الاقتصادية التي يجب مواجهتها في هذا السياق .

ثانيا - بعض المسائل الرئيسية

ألف - النتائج المترتبة على الترابط الاقتصادى العالمي

١١ - يترتب على تزايد الترابط في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة مزدوجة : فهو، من جهة ، يوحي بامكان تقاسم الرخاء بين جميع الأمم بواسطة توسيع نطاق التبادل التجاري ثم التكيفات في التقسيم الدولي للعمل ، ومن جهة أخرى ، فانه يثير مسألة تأثر كل دولة من الدول ، بالقوى الخارجية ، ولا سيما في مراحل تصنيعها الأولى عندما يكون بامكان المناخ الاقتصادي الخارجي غير المؤاتي فرض قيود قاسية على هذه العملية . والنتيجتان كلاهما ، من الناحية التاريخية ، ثابتتان بالتجربة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فخلال الستينات ، ازدهر الشمال والجنوب في آن معا في مجال النمو الصناعي . ومنذ النصف الثاني من السبعينات ، أعاق الكساد الاقتصادى الشديد في الشمال الصناعي عملية التصنيع في الجنوب ، وهو يكاد الآن (منذ عام ١٩٨٠) يعكس اتجاهها . وحتى القدرة الصناعية الموجودة الآن في الجنوب تستخدم الآن بمعدل غير عادى في انخفاضه ، وسبب ذلك ، من ناحية ، الافتقار الى الطلب الفعال في الداخل والسياسات التجارية الحمائية التي يغذيها الكساد في الشمال ، ومن ناحية أخرى الافتقار الى التمويل الخارجي الكافي للصادرات من قطع الغيار ومعدات الصيانة . كما تظهر مختلف عمليات الامتثال بالحاسبة الالكترونية والتي أجرتها اليونيدو حتى الآن أن ارتفاع النمو الصناعي ، من حيث استخدام القدرات الموجودة ومن حيث ايجاد قدرات جديدة ، أسهل تحقيقا في جو من التعاون الاقتصادي الدولي .

١٢ - وبما أن تقاسم الرخاء على أساس تبادل المنافع في التجارة والتكيف الهيكلي في التقسيم الدولي للعمل هو الحل المثالي ، يبرز سؤال حاسم : ما هي الشروط الاقتصادية العامة التى يمكن بمقتضاها انعاش النمو الاقتصادي المتبادل والحفاظ عليه في الشمال والجنوب ؟ وبصفة خاصة ، فانه ينبغي للمؤتمر ، تركيز انتباهه على ما يلي:

(أ) الترتيبات المالية الدولية اللازمة للابقاء على الطابع التبادلي للمصالح الاقتصادية في التجارة الدولية ، ولفعالية استخدام القدرات ونموها مع الوقت ؛

(ب) اعادة تشكيل النمط الدولي القائم لتقسيم العمل ، اللازم للتبادلية الاقتصادية . وفي هذا السياق ، يجب أن يناقش أمر الحاجة الى اعادة لتشكيل الصناعات على الصعيد الدولي ، تنشأ عن طريق الترابط المستمر بين الابداع التقني والتغير في كلفة العمل والمواد الأولية . كما يجب اعادة النظر في مدى وقاية النزعة الحمائية للصناعات المتلاشية ووضعها العقبات في وجه اعادة التشكيل ؛

(ج) مجمل مسألة سهولة التأثر الاقتصادي عند الجنوب ، المرتبطة بالسياسات

الضريبية والنقدية المحلية ، ولا سيما في بلدان العالم الصناعي الرئيسية . وسيكون من الجوهري مناقشة كيفية تأمين توسع كاف في التجارة العالمية عن طريق تنظيم الطلب الدولي الفعال بحيث لا يتوقف التصنيع في الجنوب بسبب الافتقار الى السوق الدولية الكافية . ويلزم ، في هذا السياق ، ايلاء اهتمام خاص لنتائج السياسات النقدية التقييدية التي تنتهجها بلدان الشمال الرئيسية ؛

(د) تدفق المعلومات المتعلقة بقدرة التكنولوجيات الصناعية الجديدة على تقديم مبادىء ارشادية من أجل تصنيع الجنوب في المستقبل.

باء - التأثر الاقتصادي بالخارج

١٣ - اما الوجه الآخر للترابط الاقتصادي فهو ، بالطبع ، التأثر الاقتصادي بالخارج. ورغم أن الشمال والجنوب مترابطان على نحو ربما بلغ غاية الوضوح في مجال التجارة الدولية حيث يعتمد كل منهما على سوق الآخر ، ينبغي التأكيد من جديد على أن هذا الترابط ليس ذا طبيعة تناسقية . وعدم التناسق هذا في الترابط الاقتصادي هو الذي يجعل التصنيع في الجنوب يتأثر بوجه خاص بالتقلبات الاقتصادية التي تحصل في الشمال. ونتيجة لذلك ، يمكن تبيّن موضوع رئيسي للنقاش في فهم التأثر الاقتصادي في الجنوب والتغلب عليه ، بحيث يمكن لتصنيعه أن يجري بثبات ونظام ، وباستقلال نسبي عن البيئة الاقتصادية الخارجية . ولكن يجب التأكيد أيضا على أن المدى الذي يستطيع ضمنه كل بلد من البلدان النامية تقرير تخفيض تأثرها بالخارج مسألة اختيار سياسي اقتصادي. وعلى وجه الخصوص ، يمكن لبعض البلدان التي تضيق فيها قاعدة الموارد ويقل تنوع المنتجات أن لا تجد بمقدورها تخفيض تأثرها بالخارج . ورغم أن اختيار درجة التأثر يجب في نهاية الأمر أن يترك للبلدان المعنية كل على حده ، ينبغي أن يكون هناك تسليم واضح بأن مثل هذه الاختيارات جزء أساسي من استراتيجية اقتصادية شاملة .

١٤ - وتثير مسألة تأثر الجنوب مجموعة من المسائل المعقدة المترابطة ، تختلف تبعا للهيكل الصناعي القائم ، ونمط الاعتماد على التجارة العالمية ، وعبء خدمة الديون المتأخرة ، وحجم البلد النامي المعني . ولكن قد يجدر بالمؤتمر ، لأغراض الوضوح التحليلي على الأقل ، تقسيم هذه المسائل الى بندين عامين :

(أ) السياسات المحلية أو الداخلية اللازمة لتخفيض درجة التأثر الاقتصادي بالخارج ؛

(ب) السياسات الخارجية ، ولا سيما ما يتعلق منها بالتعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب ، التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على تعزيز اعتمادها الجماعي على الذات في الاضطلاع بعملية التصنيع وبلوغ هدف ليما بطريقة نظامية مخططة وبدرجة أقل من التأثر بالخارج ، مجتمعة أو منفردة .

جيم - السياسات المحلية

١٥ - تختلف درجة التأثر بالخارج وطبيعته اختلافا هائلا بين بلد نام وآخر . فمن ذلك أن البلد الذي لم يحقق اكتفاء ذاتيا في ميدان الأغذية مضطر الى أن يعطي أولوية عالية الى الحد الأدنى من استيراده للأغذية ، فيولي التمويل الخارجي للصناعات أولوية أدنى في فترات ندرة الأغذية . وعلى غرار ذلك ، يضطر البلد المثقل بعبء خدمة الديون الى اعتبار جدوله الزمني للتسديد مجالا ذا أولوية عالية ، وكثيرا ما يكون ذلك على حساب التنمية الصناعية ، وخصوصا اذا ارتفع معدل الفائدة ارتفاعا حادا في ترتيبات ديونه المتعلقة بالفوائد . لكن من الخطأ المبالغة في التعميم ، فسياسات التصنيع المحلية واختيار درجة التأثر في كل بلد يجب تهيئتهما لمواجهة ظروف البلد الخاصة . ورغم ذلك تبقى بعض المسائل العامة جوهرية في صياغة استراتيجيات التصنيع المحلية .

١٦ - وبين المسائل ذات الشأن مسألة الأهمية التي يجب أن تعطى للسوق المحلية في مواصلة عملية التصنيع . ومما يمت بصلة الى الموضوع ، في هذا السياق ، التمييز التقليدي بين استراتيجية الترويج للصادرات ، واستراتيجية انتاج بدائل الواردات والتوازن بين هذين الوجهين في مراحل مختلفة من تصنيع البلدان النامية ، كل بمفرده .

١٧ - كما أن السياسة التي يزداد فيها التوجه الى الداخل والاعتماد على انتاج بدائل الواردات يجب أن تراعي العوامل التي تؤثر في حجم السوق الداخلية (النمط المحلي للدخل وتوزيع الثروة) ، وكذلك مقدار ما يدفع لصافي عوامل الانتاج من الأجور وكذلك الارباح التي تدفع للأجانب ، بوصفها جزءا من الناتج الاجمالي . وليس مما يؤكد عليه دائما أن عدم التساوي في توزيع الدخل يمكن أن يفرض القيود على حجم ونمط الطلب على السلع المحلية ؛ ويماثل ذلك أن كثرة الاعتماد على الاستثمار الخاص الخارجي يمكن أن تقلص من صافي القوة الشرائية في البلد بواسطة تدفق دخل الاستثمار الى الأجانب في الخارج . فينبغي في السياسات الرامية الى الابقاء على سوق داخلية كافية أن تنظر في هذه المسائل .

١٨ - وحجم البلد الاقتصادي ، هو أيضا ، اعتبار هام . وينبغي التأكيد على أن عدد السكان في معظم البلدان النامية يقل عن الخمسة ملايين ، وأنه على الرغم من تمتع عدد قليل منها بميزة امتلاك موارد طبيعية قيمة ، قابلة للنضوب عادة (مثل النفط) تتيح لها تحقيق دخل فردي مرتفع نسبيا ودخل حكومي مرتفع من استثمار الموارد المذكورة ، تحقق سائر البلدان النامية الأصغر منها دخولا فردية منخفضة تضيّق حجم أسواقها المحلية .

١٩ - وقد يكون من المفيد النظر في المدى الذي تشكل ضمنه وفورات الانتاج الكبير اعتبارا هاما ، وفي تعيين فروع الصناعة التي تكون فيها الطول التكنولوجية متاحة ، على الأقل جزئيا ، لتخفيف بعض هذه المشاكل التقليدية في وفورات الانتاج الكبير .

فبامكان اليونيدو مساعدة البلدان ذات الأسواق المحلية الصغيرة بتحديد صناعات معينة يمكن فيها تحقيق مجموعة واسعة من وفورات الانتاج الكبير عن طريق الابتكار التكنولوجي وتقييم تمشي تلك الصناعات مع قاعدة الموارد المحلية . يضاف الى ذلك أن مجمل مسألة ربط تنمية الهيكل الصناعي بقاعدة الموارد الطبيعية (التي قد تكون ضيقة جدا) في بعض البلدان قد تستحق أن تولى انتباها خاصا هنا . فصغر عدد السكان يحد من اختيارات تنويع المهارات وتنمية القوى العاملة ، فيستلزم صياغة سياسة واضحة بشأن تدفق الأيدي العاملة الخارجية ، الماهرة وغير الماهرة ، وهذا يشكل جانبا خاصا في المشكلة العامة للتأثر بالخارج .

٢٠ - ثم أن دور التمويل العام وميزانيه الحكومة ، والدور العام الذي يجب اناطته بالقطاعين العام والخاص في التخطيط الصناعي ، يجب أن يعالج بوصفه جزءا أساسيا من سياسات التصنيع المحلية . وبقدر اعتماد البلد على سوقه المحلية المتمتعة بحماية أكبر في نطاق سياسة داخلية التوجه تتناول ، مثلا ، انتاج بدائل الواردات ، يكون غالبا من الطبيعي ، توقع وجود دور هام للقطاع العام في تنمية القدرة الصناعية والتكنولوجية الأساسية . حتى أن دور القطاع قد يكون أحيانا حاسما في تقديم قاعدة الهياكل الأساسية اللازمة للتصنيع . ورغم ذلك تتطلب الكفاءة الكامنة والدينامية في تخصيص الموارد مساهمة القطاع العام من أجل تحسين كفاءتها في المنافسة بمرور الوقت ، بدلا من الاكتفاء بالعمل في سوق داخلية محمية ذات مزايا احتكارية .

٢١ - وقد يتطلب الأمر مناقشة مسألة عامة هي مسألة فعالية الادارة الفعالة للموارد المحلية ودور نظام الأسعار في البلدان ذات القطاع العام الكبير نسبيا . وعلى وجه الخصوص ، يستحق الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع العام في تعبئة الموارد المحلية ونشر التكنولوجيا ، اهتماما خاصا . ومن الضروري الابتعاد عن المجادلات الايديولوجية بالتسليم ، من جهة ، بان القطاع العام كثيرا ما يكون ذا دور حاسم في عملية التصنيع ، ولا سيما في مراحلها الأولى ؛ وفي الوقت نفسه ، تحتاج مسألة فعالية القطاع العام ومسؤوليته ، فيما يتعلق بادارته للموارد بفعالية ، الى أن تواجه هي الأخرى بصراحة .

دال - السياسات الخارجية

٢٢ - تحتاج السياسات الخارجية التي تنتهجها البلدان النامية الى أن يعاد تفسيرها وأن يناط بها دور جديد . فالرأي التقليدي يقول بان السياسات الخارجية مرتبطة ارتباطا يكاد يقتصر على السياسات التجارية ؛ لكن هذه السياسات موغلة في الضيق ، وينبغي تصورها على نحو أوسع بحيث تضم التدابير الرامية الى تخفيض درجة تأثر عملية التصنيع في البلدان النامية بالخارج . وهذا السياق هو الذي تكتسب فيه مسألة التعاون بين البلدان النامية أهمية فائقة . غير أن التعاون بين الأمم لا يمكن أن يجري الا عند مراعاة المصالح الذاتية أيضا لكل دولة من الدول .

٢٣ - وعليه، فبامكان المؤتمر العام الرابع أن يركز خصوصا، وعلى سبيل اعتماد مبدأ توجيهي، على مجالات وعناصر التعاون بين بلدان الجنوب، أو على ما فيه من جوانب دون الاقليمية توفق بين المصالح الجماعية ومصالح بلدان المجموعة كل على حده. وبالامكان، حتى باستخدام هذا المعيار التقييدي، وان كان عمليا، للتعاون الاقليمي أو للتعاون بين بلدان الجنوب، تحديد مجالات حاسمة يمكن فيها لهذا التعاون أن ينطوي على نفع متبادل لكل دولة من الدول، وللمصلحة الجماعية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) ليس هناك، في مجال التكنولوجيات الجديدة (مثل التكولوجيا الاحيائية، والهندسة الوراثية، والالكترونيات الدقيقة، وتكنولوجيا الاعلام، الخ)، أي بلد نام بمعزل عن غيره يمكنه اللحاق بالتطورات الجديدة ومجاراتها. لكن بمقدور القوى المتحدة والسياسات المنسقة جعل ذلك احتمالا متميزا. وينبغي للمؤتمر أن يتناول موضوعي العمليات الادارية والآليات اللازمة لبذل القوى المتحدة في هذا المجال ذي الحيوية؛

(ب) بين المصادر التقليدية للتأثر، في مجال التجارة، التقلب في معدل التبادل التجاري بين البضائع المصنوعة المصدرة، في معظمها، من الشمال، والمواد الأولية الزراعية والمعدنية الأقل تجهيزا والمصدرة من الجنوب. فتصنيع الجنوب بذاته يمكن أن يقدم، على الأقل، حلا جزئيا لهذه المسألة. ومن سبيل المفارقة تقريبا، أن التنمية الصناعية غير المتساوية للبلدان النامية يمكن أن توجد فرصا لتسعير تعاقدي طويل الأجل في أسواق العقود الآجلة، فبامكان الجنوب أن يقلب هذا الضعف نفسه في التنمية الصناعية الى قوة، لو نمذجت التجارة على قالب المصالح الذاتية المستنيرة فيما بين البلدان النامية بروح تعاونية. ويماثل ذلك في مجال تجارة الخدمات، مثل التأمين والنقل البحري، أن كل البلدان النامية تقريبا تعاني مفردة ومجتمعة، اذ أنها لا تملك من التحكم بالشبكة الحالية الا النزر اليسير. وقد يعود تنسيق الاجراءات في هذا المجال بنفع فردي وجماعي.

(ج) يجب في مجال التمويل الدولي بذل الجهود من أجل تجارة ثنائية أو متعددة الأطراف وترتيبات مقاصة قائمة على استخدام العملات المحلية ومشاركة المصارف المركزية.

٢٤ - تلك هي مجالات محفوفة بالمصاعب الاقتصادية والسياسية الكبيرة. ولكن اذا كان على الجنوب أن يتصرف، بدلا من الاكتفاء بكونه مراقبا لا حول له ولا قوة لمدى تأثره السريع بارتفاع معدلات الفائدة وتزايد الديون وما يقرب من التلاشي الجزئي للتصنيع في بلدان نامية عديدة، فمن الملائم استكشاف الخيارات التي لم تستكشف بعد. وما من شك في ان هذه الخيارات المتعلقة بالتعاون الفعال موجودة في مختلف مجالات التكنولوجيا والتجارة والمال وهي حيوية، بالنسبة الى التصنيع. يظل السؤال المطروح عما اذا كانت ستنتهز هذه الفرص التاريخية قبل فوات الأوان.

- - - - -